بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

رقم التبليغ :	٣٤٢
بتاريخ :	٢٠٠٩/٦/٢٠

ملف رقم : ٤٧ / ١ / ٢٧٠

السيد الأستاذ الدكتور / وزير الموارد المائية والرى

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٢٥٦٤ المؤرخ ٢٠٠٨/٤/٨، في شأن طلب إبداء الرأى فى مدي أحقية الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي في استرداد قيمة التأمين الابتدائي عن عملية الأعمال الصناعية علي فرع (٤ / ٤) بمشروع توشكي.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه بناء علي موافقة اللجنة الوزارية العليا لمتابعة المشروعات القومية الكبرى بجلستها بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠ على قيام وزارة الموارد المائية والري بتكليف الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي والمسند لها تنفيذ أعمال فرع (٤/٤) بتوشكي، بتنفيذ الأعمال الصناعية المقررة علي فرع (٤ / ٤) طبقاً للرسومات و التصميمات المعتمدة من وزارة الموارد المائية والري وبذات فئات الأسعار المسند بها الأعمال الصناعية علي الفروع الأخرى وبما لا يجاوز (٢٥%) من إجمالي قيمة العقد السارى مع الشركة ، أصدر وزير الموارد المائية والري القرار رقم ٥٨١ لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ بإسناد تنفيذ الأعمال الخاصة بإنشاء الأعمال الصناعية علي فرع (٤/٤) بمشروع تنمية جنوب الوادي بتوشكي للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي طبقاً للتصميمات والمواصفات والاشتراطات العامة والخاصة الواردة بعقد عملية إنشاء الأعمال الصناعية على فرعي(٢/١) ودليل فرعي(٢/١) مقاوله شركة مساهمة البحيرة وبذات الأسعار المسند بها تنفيذ الأعمال

الصناعية لهذين الفرعين لشركة مساهمة البحيرة ، وأن القيمة التقديرية لهذه الأعمال بلغت ١٠٠ مليون جنيه وأن مدة التنفيذ حددت بثلاث سنوات تبدأ من تاريخ إصدار أمر التشغيل، وأن الوزارة خاطبت الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي لموافاتها بقيمة التأمين النهائي بما يساوي (٥%) من القيمة الإجمالية للعملية وهو ما يساوى (خمسة ملايين جنيه) بتواريخ ٢٠٠٣/٢/٤، ٢٠٠٣/٣/١١، ٢٠٠٣/٣/٢٥، ٢٠٠٣/٥/٢٠. فأفادت شركة مساهمة البحيرة بكتابها المؤرخ في ٢٠٠٣/٦/١٤ أنها باعتبارها من المؤسسين للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضى بجنوب الوادى لا تمانع فى حجز أحد خطابات ضماناتها لدي الوزارة والتي انتهي الغرض منها بما يوازي(خمسة ملايين جنيه) قيمة التأمين النهائي المطلوب من الشركة المصرية عن الأعمال الصناعية علي فرع (٤/٤) ، كما أشارت الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بكتابها رقم (١٦٧) المؤرخ ٢٠٠٣/٦/١٥ إلى مضمون ما ورد فى خطاب شركة مساهمة البحيرة، وأنه بدراسة طلب شركة مساهمة البحيرة سداد قيمة التأمين النهائي المستحق علي الشركة المصرية من مستحقاتها لدى الوزارة انتهى رأى مراقب الحسابات بمشروع تنمية جنوب الوادي إلى اختلاف الشخصية الاعتبارية لكل من شركة مساهمة البحيرة والشركة المصرية وأنه ليس لشركة مساهمة البحيرة اى خطابات ضمان منتهية الغرض طرف المشروع وأنه حال تضامنها مع الشركة المصرية يتعين عليها إصدار تنازل رسمى غير قابل للإلغاء تقر فيه بخصم ما يساوى(٥%) قيمة التأمين النهائى من مستحقاتها الجارية الصالحة للصرف لحساب الشركة المصرية أو أن تقوم الشركة المصرية بإيداع التأمين النهائي، وأنه تم إخطار الشركة المصرية بذلك بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣، إلا أنه ورد كتاب الشركة المؤرخ ٢٠٠٣/٩/١٥ متضمنا تعذر استخراج خطاب ضمان للعملية المسندة إليها عن الأعمال الصناعية بفرع (٤/٤) وأنه يتعين إعادة النظر فى الأسعار.

وأشرتم إلى أن وزارة الموارد المائية والرى خاطبت وزارة المالية للإفادة عن مدى جواز قبول خطابات الضمان التي تصدرها الشركة القابضة لضمان الشركات التابعة لها فى التأمين الابتدائي والنهائى حيث ردت وزارة المالية بكتابها المؤرخ فى ٢٠٠٤/٣/١١ بعدم جواز ذلك.

وأضفتم أنه فى ضوء ما سبق استطلعت وزارة الموارد المائية والرى رأى إدارة الفتوى المختصة حيال موقف الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي حيث انتهت إدارة الفتوى بفتواها رقم ١٢٢٩ بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ ملف رقم ٣٠٥/٢/٣ إلى أحقية الوزارة فى إلغاء العقد المبرم بين الوزارة والشركة والصادر له قرار الإسناد رقم ٢٠٠٢/٥١٨، أو تنفيذ العملية علي حساب الشركة وفي الحالتين أحقية الوزارة في خصم كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدي أي جهة إدارية بما في ذلك التأمين الأبتدائى الذي لم تقدمه مع عدم الإخلال بحق الوزارة في الرجوع علي الشركة، وأنه تم فسخ العقد بناء علي موافقة وزير الموارد المائية والرى بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٦علي تنفيذ ما انتهت إليه إدارة الفتوى، وأن الوحدة الحسابية بمشروع تنمية جنوب الوادى قامت بخصم ٢ مليون جنيه قيمة التأمين الإبتدائى بواقع (٢%) من قيمة العملية كحد أقصى من مستحقات الشركة المصرية لدى المشروع عن عملية إسناد الأعمال المدنية علي فرع (٤/٤) ، ثم خاطبت الوزارة إدارة الفتوى لإعادة النظر فيما سبق أن انتهت إليه بخصوص الشركة المصرية، فأفادت إدارة الفتوى بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣ بأنها مازالت عند رأيها السابق، وأنه بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٨ ورد للوزارة كتاب الشركة المصرية رقم ٣٣ المؤرخ ٢٠٠٧/١١/٧ متضمنا أنه نظراً لأن خصم مبلغ ٢ مليون جنيه من المستخلصات الجارية للشركة عن الأعمال المسندة لها عن تنفيذ الأعمال المدنية فرع (٤ /٤) بتوشكى مخالف لقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، فإنها أقامت الدعوى رقم ١٧٧٣٦ لسنة ٥٩ق أمام محكمة القضاء الإداري بطلب وقف إجراءات سحب الأعمال الصناعية على فرع (٤/٤) بتوشكى ووقف خصم قيمة التأمين ورد ما تم خصمه، وطلبت رد المبالغ المخصومة على ذمة التأمين الابتدائى عن الأعمال الصناعية وقدره ٢ مليون جنيه.

وتطلبون إبداء الرأى القانونى فى الموضوع .

نفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى٣ من يونيه سنة ٢٠٠٩ م الموافق ١٠ من جمادى الآخر سنة ١٤٣٠ هـ، فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملاءمة إبداء الرأى فى أى موضوع مطروح على القضاء.

وإذ تبين للجمعية العمومية أن الثابت من الأوراق أن طلب الرأى يتعلق بمدي أحقية الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضى بجنوب الوادي فى استرداد قيمة التأمين الابتدائى عن عملية الأعمال الصناعية بفرع (٤/٤) بتوشكى والذى جرى خصمه من مستحقات الشركة لدى مشروع تنمية جنوب الوادى عن عملية الأعمال المدنية المسندة للشركة بفرع (٤/٤)، وأن الشركة أقامت الدعوى رقم ١٧٧٣٦ لسنة٥٩ق بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧أمام محكمة القضاء الإدارى طالبة وقف تنفيذ ثم إلغاء إجراءات سحب الأعمال الصناعية على فرع (٤/٤) بتوشكى ووقف خصم قيمة التأمين الابتدائى وهى ذات الطلبات محل طلب الرأى الماثل مما يغدو معه من غير الملائم إبداء الرأى فى الموضوع لوجود منازعة قضائية بشأنه ما زالت متداولة أمام القضاء.

لـذلـك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى فى الموضوع لوجود منازعة بشأنه لازالت متداولة أمام القضاء الإداري وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: / /٢٠٠٩

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/

٢٠٠٩/٦/١٧

محمد أحمد الحسيني

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس المكتب الفني

المستشار /

محمد عبد العليم أبو الروس

نائب رئيس مجلس الدولة

فوزية//